مجتمع

مصري يقتل زوجته وأولاده الخمسة

استيقظ أهالي محافظة الفيوم في مصر، أمس الجمعة، على جريمة قتل بشعة هزت الرأي العام عندما قام أب بقتل زوجته وأولاده الخمسة بسبب خلافات أسرية بينهم. وبعد ارتكاب جريمته حاول الأب الانتحار بإشعال النيران في فرن للخبز يملكه، إلا أن الأهالي قاموا بإنقاذه. وكانت الأجهزة الأمنية في المحافظة تلقت بلاغاً من أهالي قرية الغرق التابعة لمركز أطسا بقيام شاب يدعى عماد م. (40 سنة) بقتل زوجته وأولاده الخمسة بسكين مطبخ، مؤكدين أن المتهم اعتاد على تعاطي المواد المخدرة خلال الأيام الأخيرة. (العربي الجديد)

أميركا: ثلاثة جرحى برصاص تلميذة

أطلقت تلميذة في الصف السادس الابتدائي النار في مدرستها بولاية آيداهو في غرب الولايات المتّحدة، يوم الخميس، مما أسفر عن إصابة ثلاثة أشخاص بجروح طفيفة، قبل أن تتمكّن معلّمة من تجريدها من السلاح، بحسب ما أعلنت السلطات المحلية. وقال ستيف أندرسون قائد شرطة مقاطعة جيفرسون إنّ الطفلة أطلقت النار في مدرستها الابتدائية في مدينة ريغبي وسرعان ما ألقت الشرطة القبض عليها. ولم تكشف الشرطة عن اسم الطفلة ولا عن عمرها، لكنّ تلامذة الصف السادس الابتدائي في الولايات المتّحدة يتراوح عمرهم في الغالب بين 11 و12 عاماً. (فرانس برس)

ذكرى ضحايا الحرب العالمية الثانية

تحتفل البلدان في العادة بانتصاراتها العسكرية، أو بذكرى خسائر معاركها، من خلال تكريم الضحايا ووضع الأكاليل تخليداً لضحايا تلك الحروب والمجازر، سواء كانت عسكرية أم مدنية. وبسبب عدد ضحايا الحرب العالمية الثانية المرتفع والذي قدرته الأمم المتحدة بحوالي 100 مليون ضحية، أعلنت الجمعية العامة في 22 نوفمبر/ تشرين الثاني من عام 2004، يومي 8 و9 مايو/ أيار تاريخاً للتذكر والمصالحة. ودعت الدول الأعضاء، ومؤسسات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والأفراد إلى الاحتفال سنوياً بأحد هذين اليومين أو بكليهما بطريقة ملائمة.

وشكلت الحرب العالمية الثانية مأساة بأرقام ضحاياها، إذ ارتفعت الأعداد مقارنة بالحرب العالمية الأولى والتي حصدت أرواح ما بين 5 و10 ملايين مدني، ويعود ذلك، بسبب استعمال أسلحة متطورة حينها، ورمي قنابل ذرية من قبل طائرات الولايات المتحدة الأميركية على مدينتي هيروشيما وناغازاكي اليابانيتين، والتي قدرت أعداد الضحايا فيهما بحوالي 140 ألف شخص في هيروشيما، و74 ألفاً في ناغازاكي بحلول نهاية العام 1945.

وأكدت الجمعية العامة في عام 2004 أن هذا الحدث التاريخي قد هيأ الظروف لإنشاء الأمم المتحدة، بهدف إنقاذ الأجيال الجديدة من ويلات الحروب، وأهابت بالدول توحيد جهودها في مواجهة التحديات والتهديدات الجديدة، وبذل كافة الجهود من أجل تسوية نزاعاتها بالوسائل السلمية.

(**العربي الجديد**)

(فاليري ماتيستن/ Getty)

الاحتلال يقتل فرحة رمضان في الخليل

الخليل ـ **فاطمة مشعلة**

لا تشعر الفلسطينية وجدان البايض (53 عاماً)، التي تعيش في قلب حارة تل الرميدة على التلة المقابلة والمباشرة للحرم الإبراهيمي الشريف في البلدة القديمة في الخليل جنوبيّ الضفة الغربية، بالفرح، لا خلال شهر رمضان ولا في غيره، وقد ملّت من اعتداءات المستوطنين المتواصلة وتنكيلهم بها وبأبنائها.

قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي حركة الناس في سوق بلدة الخليل القديمة، بعدما أنهت أي مظاهر للتجمعات والسهرات خلال شهر رمضان، علاوة على الاعتداءات المتكرّرة على أهالي البلدة القديمة في الخليل. وعلى الرغم من ذلك، يجذب شهر رمضان الفلسطينيين لزيارة الخليل القديمة، خصوصاً الحرم الإبراهيمي. وفي كل عام، يترقب أهالي البلدة القديمة في مدينة الخليل جنوبيّ الضفة الغربية، حلول شهر رمضان، لإعادة إحياء قلب الخليل العتيقة. وتجذب أسواق البلدة التاريخية وأزقتها الحجرية المميزة وألوان البضائع ومأكولات رمضان على جوانب شوارع البلدة وفي بسطات المحال، عشرات الزوار والأهالي من محافظة الخليل. كذلك يدعو الحرم الإبراهيمي المؤمنين للصلاة فيه.

لم يترك المستوطنون البايض في حالها منذ أكثر من عشرين عاماً. بصوتٍ مُنهك، تقول لـ «العربي الجديد»: «لا أشعر بالفرحة أبداً، لا في شهر رمضان ولا في غيره. مللت من اعتداءات المستوطنين وتنكيلهم بي وبأبنائي، وخصوصاً عندما يقصدون عين الماء إلى جوار المنزل ويستحمون فيها». وعادةً ما تُخفف زيارات الأقارب والأصدقاء في المناطق الساخنة أو مناطق التماس على الأهالي آلام اعتداءات المستوطنين وعنصرية جنود الاحتلال في التعامل مع ما يحصل لهم جراءها. لكن أحداً لا يزور البايض. فكيف تفرح أو تشعر بالاختلاف في الأجواء الاجتماعية خلال الشهر الفضيل؟

بألم عميق، تقول وجدان: «عائلتي لا تزورني في تل الرميدة، تجنباً لاعتداءات المستوطنين. حتى في العيد، لا أستطيع استقبال عائلتي على غرار أخريات. أشعر بالوحدة، لأن منزلي يقع في منطقة عسكرية مُغلقة. لا أخشى المستوطنين، لكن أحداً لا يسأل عنا في هذه المناطق. خارج تل الرميدة فقط، تتجلى الفرحة بشهر رمضان».

ولدت وجدان في شارع الشهداء المحاذي لتل الرميدة، وفقدت أخويها ربحي وعرفات البايض في مجزرة الحرم عام 1994، وتوفي زوجها تاركاً لها ستة أبناء، تمكنت من تربيتهم وحدها. وأخيراً، حاول المستوطنون إشعال النار على مقربة من منزلها بحجة عيد «الشُعلة». ولولا تصدي الناشطين لهم، لاشتعلت منازل الفلسطينيين هناك.

أمضى مازن سياج (65 عاماً) نحو 40 عاماً في الخليل العتيقة، في حارة القزازين تحديداً، وقد عمل سنوات طويلة مع والده في محل الحلاقة، لكنّه عاد للعمل مع عائلة أُخرى في صناعة وبيع الحلقوم على مقربة من منزل عائلته وأبناء عمومته، قبل أن يغلق الاحتلال المنزل بأمرٍ عسكري قبل سبع سنوات، لكنه يتذكر تفاصيل ذكريات الخليل العتيقة، وخصوصاً خلال شهر رمضان.

يقول سياج لـ «العربي الجديد»: «كان كبار السن يتجمعون على المصاطب، وهي مقاعد حجرية على الأرضيات، التي كانت أمام الدكاكين غالباً وبعض المنازل في الحارات مثل السواكنة والقزازين، ويتشارك الأهالي إحضار المشروبات وحلوى المهلبية والقطايف». يتابع سياج: «أما نحن الأطفال، فكنا نلعب بالحجارة ونشكل كرة من الجوارب القديمة، ونرمي بها الحجارة المرتّب بعضها فوق بعض، ونشتري طوابع الدول، وكان هذا قبل أن يأتي المستوطنون». يضحك كثيراً عندما يتذكر طفولته المريحة قرب الحرم الإبراهيمي.

أكثر ما يُنغش قلب عشرات التجار، وغالبيتهم من كبار السن، في سوق الخليل القديمة، وقع خطوات سكان المنطقة الجنوبية في الخليل، أو سكان الحارة التحتا، وهم سكان الحارات القديمة، وأبرزها حارة جابر وغيث والسلايمة وتل إرميدة. وتقع هذه الحارات خلف الحرم الإبراهيمي ومقابله، أي بعد السوق الرئيسي للبلدة القديمة، أو السوق الأول الذي يربط بين الخليل الحديثة والقديمة. ويعودون سيراً على الأقدام إلى منازلهم عبر السوق القديم الأول من جهة مركز المدينة الحضري. أما عن السوق ما بعد الحرم، فقد قتل الاستيطان والاحتلال روحه، فلم يعد هناك سوق للحسبة (الخضار والفاكهة)، وما زالت بعض محال بيع التحف الشرقية تكافح إجراءات الاحتلال ومستوطنيه.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

مقاومة رغم المعاناة

يمتد سوق البلدة القديمة في الخليل من منطقة باب الزاوية، وصولاً إلى شارع الشلالة المُسمى بذلك لكثرة وجود عيون الماء السريعة التدفق. ويضم السوق عشرات المنازل، ونحو ألفي محل تجاري ما بين مغلق بفعل سياسات الاحتلال، و700 محل يقاوم أصحابها كي لا تغلق أبوابها رغم المعاناة.

تحقيق

كبيرة هي معاناة أمهات المهاجرين السريّين المفقودين في تونس. ورغم كل الألم، تستمر كثيرات منهن في المطالبة بكشف مصير أبنائهن على الرغم من مرور سنوات طويلة على اختفائهم. وجلّ ما يرجونه هو متابعة السلطات لقضية المفقودين

المهاجرون المفقودون
معاناة الأمهات مستمرة في تونس

تونس ـ **بسمة بركات**

تعيش أمهات المهاجرين السريين المفقودين في إيطاليا في انتظار أي خبر، وإن لم يكن سارّاً. المهم أن يحمل إليهم الحقيقة ويكشف لغز اختفاء أبنائهن. معاناة هؤلاء الأمهات كبيرة. تراهن ببكين على أبنائهن الذين لا هم في عداد الواصلين إلى البلدان المنشودة، ولا هم ضمن العائدين إلى الديار. كُتب على أمهات المفقودين الانتظار والتألم بصمت. وتناضل كثيرات من أجل معرفة الحقيقة. بعضهن لم يعد يبالي بسنوات الانتظار الطويلة، فهي مجرد أرقام بالنسبة لأمهات المفقودين اللواتي لم يستسلمن يوماً.

يحلو للخمسينية ليلى عكيك أن نناديها أم يوسف، وهو اسم ابنها المفقود والبالغ 29 عاماً من العمر، والذي فقد في 31 يوليو/ تموز 2020. تقول لـ«العربي الجديد» إنها لم ولن تيأس إلى حين كشف الحقيقة، سواء أكان ابنها حياً أم ميتاً، تريد معرفة مصيره، وماذا حصل في رحلة اللاعودة. تضيف أن ابنها مفقود، فلا هو من الناجين ولا هو من الغرقى. وتشير إلى أنه تم العثور على جثة ابن عمته الذي رافقه في الرحلة نفسها، لكن بقي مصير ابنها لغزاً. تضيف أنها سترضى بالقضاء وبالقدر، لكن لا بد من معرفة إن كان ابنها ضمن الأحياء أو الموتى. شاركت في العديد من الوقفات الاحتجاجية، وأجرت اتصالات عدة للمطالبة بإرسال التحليل الجيني (الفحص الجيني) للعائلة إلى إيطالياً، لمعرفة إن كان يتطابق مع إحدى الجثث مجهولة الهوية هناك. فإن كانت جثة ابنها في إيطاليا، يجب أن يدفن في تونس، وإن كان حياً فستظهر الحقيقة، لكن للأسف الدولة لا تُحرك ساكناً.

وعمدت عكيك إلى رسم صورة ابنها وابن عمته المتوفى على جدار منزلها مع كتابة بعض العبارات المؤثرة، لتكون عبرة للشباب والمسؤولين، وحتى لا تموت القضية، ولتحكي معاناة أمهات المفقودين. تضيف أن قصة ابنها يوسف تشبه عشرات قصص الشباب ممن حلموا بغد أفضل، وكان مصيرهم مجهولاً. بالتالي، لا بد من معالجة أسباب الهجرة ومشاكل الشباب وفتح ملف المفقودين. وطالما أن هذا الملف لم يقفل، فإن وجع الأمهات لا يخمد ولا يمكنهن نسيان ما حصل لأبنائهن، مشيرة إلى أن مجرد كلمة بحر كفيلة بجعلها تحزن.

ماساة عكيك أضافت إلى عمرها 20 عاماً، وقلبت حياتها رأساً على عقب. غيرت المنطقة التي كانت تسكنها وحولت حزنها إلى كفاح مستمر لإيصال صوت الأمهات وإجبار السلطات على إيقاف هذا النزيف. تدرك أن الإمكانيات والجهود بسيطة وقد لا تغير الواقع، لكن هذا لا يعني الاستسلام. فقصة يوسف هي قصة العديد من الشباب المفقودين، مشيرة إلى أن عجز الدولة لا يعني الاستسلام، ويجب وقف نزيف هذا الموت الجارف الذي يلتهم الشباب التونسيين سنوياً، فيموت أو يفقد العديد منهم. تقول إنه يجب الوصول إلى حلول جذرية للمشكلة، مؤكدة أنه لم يعد مسموحاً للأمهات أن يعانين. ربما ليست هناك عصا سحرية للتغيير، لكن رسالتهن هي لكل إنسان قد يجد نفسه يوماً في مكانهن. بالتالي، لا يجب انتظار غرق وموت عشرات الشباب للتحرك. يجب أن تأتي الحلول قبل الكارثة.

من جهتها، ترى منيرة بن شقرة، وهي أم شاب فقد منذ سبتمبر/ أيلول عام 2010، أن مرور 10 سنوات، وحتى 20 سنة، لا يعني استسلام الأمهات وفقدان الأمل في معرفة الحقيقة وما حصل لأبنائهن. وتقول إن ابنها حاصل على شهادة جامعية، وليس من محدودي العلم كما يروج عن المهاجرين السريين، لافتة إلى أن الهجرة السرية تشمل جميع الفئات والمستويات التعليمية. وتوضح أنها سافرت 31 مرة إلى إيطاليا وعلى نفقتها الخاصة بحثاً عن أي معلومات حول هذا الملف، وخصوصاً أن المركب الذي كان يقل ابنها وصل إلى السواحل الإيطالية، لكنها في كل مرة تعود خائبة. تضيف أن العديد من الجمعيات هناك، والتي تتدعي مناصرتها للمهاجرين، لم تقدم شيئاً، بل إن بعضها يتاجر بالأمهن.

وتلفت إلى أن الدولة التونسية لا تريد فتح هذا الملف. وعلى الرغم من وعود العديد من المسؤولين ممن تعاقبوا على الحكم، لا جدية في التعامل مع قضية المفقودين. وقد تقدمت منذ 8 أشهر بطلب للقاء وزير الخارجية، لكن لم يتم تحديد موعد لها.

أسست بن شقرة جمعية «المصير لشباب المتوسط» لإعلاء صوت هذه القضية. كما دعت إلى تكوين تنسيقية تجمع الجمعيات المهتمة بملف الهجرة، وزارت العديد من الأمهات من بنزرت، شمالي تونس، إلى جنوب البلاد، مؤكدة أن جميعهن يتشاركن المعاناة نفسها. ولم تتوقف مساعي بن شقرة عند هذا الحد، بل توجهت إلى الجزائر والمغرب وتواصلت مع أمهات المفقودين هناك، مؤكدة أن هناك مراكب هاجر فيها تونسيون ومغاربة وجزائريون ولا أخبار عنهم. تضيف أن معاناة الأمهات في المغرب العربي واحدة والوجع مشترك، كما أن لغز المفقودين مستمر، الأمر الذي جعل أمهات المفقودين يأتين من الجزائر والمغرب إلى تونس لتبادل التجارب ومشاركة أمهات المفقودين في الوقفات الاحتجاجية. وتلفت إلى أن تحركاتهن ستتواصل، وقد نوين الاعتصام والإضراب عن الطعام بعد شهر رمضان. وأكدت أن الإضراب سيستمر إلى حين الاستماع لهن وتحرك السلطات في هذا الملف.

إلى ذلك، يقول رئيس جمعية الأرض للجميع عماد السلطاني إن أعداد المفقودين في تزايد مستمر، موضحاً أن وزارة الخارجية أحصت في العام 2011 نحو 504 مفقودين، استناداً إلى عدد العائلات التي بلغت حينها عن فقدان أبنائها. لكن الرقم الحقيقي أكبر بكثير، ويقدر بنحو 1500 مفقود في تلك الفترة، مشيراً إلى أن هذا الرقم يضاف إليه سنوياً مئات المفقودين. ويقول السلطاني إن المطلوب هو وقف هذا النزيف والا يكون المتوسط مقبرة جماعية للشباب وبالتالي إعطاء شرعية للموت، فسياسة قمع الهجرة والمعالجة الأمنية لن تعطي نتيجة في وضع حد للهجرة السرية، والدليل أنها إلى تزايد.

يضيف أن إغلاق الحدود ومنع المهاجرين من السفر بطرق منظمة كلاهما حل لن يوقف الهجرة السرية، وحان الوقت لتخفيف القيود على السفر لأن العديد من المهاجرين سيغيرون نظرتهم عندما يسافرون ويكتشفون أن أوروبا ليست الجنة الموعودة، وسيعود كثيرون خائبين باعتبار أن البطالة تنتظرهم في أوروبا أيضاً. ويلفت إلى أنه من واجب الدولة أن تحمي شبابها وتحسن من شروط التفاوض مع الاتحاد الأوروبي وتعدل القوانين، «فالسفر إلى أوروبا حق مكفول بالدستور وبالمواثيق الدولية».

خلال أحد احتجاجات عائلات المفقودين (العربي الجديد)

1500
مفقود تقريباً هو عدد المهاجرين السريين عام 2011، يضاف إليه سنوياً مئات المفقودين.

قصة لاجئ

أنا راض عن عملي وحياتي لكني مستعد لتركهما كي أعود إلى أفغانستان وأبدأ من نقطة الصفر

خايسته غول
يحلم بالعودة إلى أفغانستان

إسلام آباد ـ **صبغة الله صابر**

«أسستُ حياة جيدة في باكستان، بعد عمل شاق لأكثر من خمس عشرة سنة. منذ صغري أعمل في الأسواق، وأنا راض عن عملي الحالي، ولكن رغم ذلك، أنا مستعد لترك عملي وحياتي المريحة، لأعود إلى أفغانستان لكي أبدأ من نقطة الصفر هناك في حال نجاح عملية السلام وعودة الأمن إلى بلادنا». هكذا يتحدث اللاجئ الأفغاني في باكستان خايسته غول لـ«العربي الجديد» عن الوضع في بلاده، ورغبته في العودة.

وصل غول إلى باكستان مع والده محمد عمر، قبل نحو 25 عاماً، وكان عمره آنذاك ثلاثة أعوام فقط. عاش في صغره في مخيمي «كشته كري» و«ناصر باغ» في مدينة بيشاور، شمال غربي باكستان، مع باقي أبناء وطنه الأفغان. وبسبب الأوضاع الصعبة في باكستان، لم يدخل غول إلى المدرسة بتاتاً، رغم وضع أسرته المعيشي الجيد، فقد اضطر إلى العمل في سنّ المراهقة مع والده، ومارس مهناً عدة، كما يفعل معظم الأفغان في باكستان.

يشرح والده السبعيني محمد عمر غول، سبب عدم التحاق أولاده بالمدرسة، قائلاً: «الغربة هي المعضلة الأساس، لم أرسلهم للدراسة لأنّ همنا الوحيد هو كسب لقمة العيش. كنتُ أعتقد أنّ تعليمهم لن يفيدهم، ولكن اتضح لي عكس ذلك، فطلبت من أولادي إرسال أحفادي إلى المدارس كي يكون جيلنا المقبل جيلاً متثقفاً». يملك خايسته محلاً صغيراً لبيع المثلجات (الآيس كريم) الأفغانية، المعروف باسم «شيريخ». فهو يتوجه صباحاً إلى عمله، في الأيام العادية، ويزاول مهنته حتى صلاة العشاء مساءً، ليعود بعدها إلى منزله. ساعات العمل الطويلة ومثلجاته المحببة للباكستانيين، جعلته يكسب يومياً ما بين 15 و18 دولاراً، وهو مدخول جيد بالنسبة إليه، ليصرف جزءاً منه على احتياجاته اليومية، ويدخر القسم الباقي. يصف خايسته حياته بـ«المريحة جداً، فأنا أعيش في منزل جيد مقارنة بمنازل اللاجئين الأفغان». ورغم ذلك، يأمل العودة إلى أولادي سيبقون بلا أقارب، لأنّنا نعيش بالقرب من إسلام آباد. الجميع هنا من العرقية البنجابية (مجموعة مرتبطة بمنطقة البنجاب في جنوب آسيا)، ونحن بشتون (مجموعة عرقية من جذور أفغانية)، فاعراقنا تختلف تماماً بعضها عن بعض. ببساطة، لا أريد البقاء فترة أطول، وساعود إلى بلدي حينما يعمّ الأمن والاستقرار في بلادنا».

يكره خايسته الطقس الحار في باكستان، إضافةً إلى أسلوب تعامل الشرطة القاسي مع اللاجئين. هذان السببان دفعاه إلى التفكير في العودة إلى وطنه مع عائلته، تحديداً إلى إقليم بغلان شمالي أفغانستان.

أزمة مياه في الجنوب الليبي

طرابلس ـ **العربي الجديد**

تُعدّ مدن جنوب ليبيا مهدّدة بأزمة مياه شرب وشيكة، بعد تزايد نضوب المياه الجوفية، التي تعتمد عليها البلاد لتزويد مدن الشمال بمياه الشرب عبر مشروع النهر الصناعي العظيم، الذي ينقل المياه من الجنوب إلى الشمال عبر آلاف الأميال من الأنابيب الضخمة. وتنبهت السلطة الجديدة في ليبيا إلى خطورة الأزمة، وعقدت وزارة الموارد المائية بحكومة الوحدة الوطنية اجتماعاً نهاية مارس/ آذار الماضي، لمناقشة «شحّ المياه في مناطق الجنوب الليبي».

وشارك في الاجتماع أعضاء من مجلس النواب عن مناطق الجنوب الليبي وعمداء بعض البلديات كالغريفة وتراغن وأدري، وكلّها مناطق تقع في الجنوب، والهدف هو «رفع المعاناة عن كاهل المواطنين».

تُعدّ ليبيا ضمن الدول المصنّفة تحت خط الفقر المائي

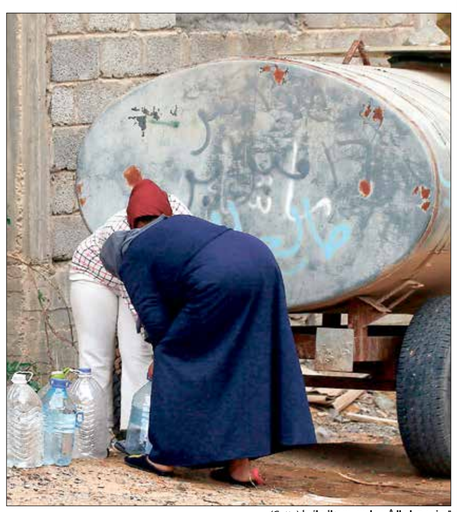
توفير مياه الشرب ليس سهلاً دائماً (Getty)

يقول فضيل اقدير وهو من من بلدة تراغن جنوب البلاد، إن هذه الاجتماعات لا تتجاوز شاشات التلفاز وصفحات الأخبار. ويؤكد، خلال حديثه لـ «العربي الجديد»، أن المياه الجوفية في مناطق الجنوب كانت لا تتجاوز الـ 25 متراً قبل عشرين عاماً، مشيراً إلى أنها تراجعت بشكل كبير في جوف الأرض بسبب عمليات الاستنزاف الكبيرة بواسطة آبار النهر الصناعي العظيم. ويضيف اقدير، الذي يدير مشروعاً زراعياً خاصاً، إنّ «منطقتي أصبحت كالغربال. كما انتشرت آبار المياه بشكل واسع لحلّ مشكلة المياه في الشمال على حساب حياتنا ومزارعنا».

وتُعدّ ليبيا ضمن الدول المصنّفة تحت خط الفقر المائي، وتُشير بعض التقارير إلى أنّ نصيب الفرد في ليبيا لا يتجاوز 120 متراً مكعباً في العام، في حين أنّ حدّ الفقر العالمي يقدر بـ 500 متر مكعب سنوياً، الأمر الذي يستغربه اقدير. ويسأل: «كيف يكون الرقم متدنياً مع ما نراه من ضخ واستنزاف من الجنوب الذي يعيش على خزانات جوفية ضخمة؟».

وبلفت المسؤول بإدارة التخطيط والمتابعة بالهيئة العامة للمياه الحكومية، عبد الحفيظ التومي، إلى أنّ الخطط الموضوعة في البلاد لا تقوم على حل بعيد للأزمة، بل تعتمد على مصادر مياه غير مستدامة ومهددة بالنفاذ، ما يجعلها ضمن البلدان المصنفة في إطار خط الفقر المائي. يضيف، خلال حديثه لـ«العربي الجديد»، أن «تقارير أكاديمية أثبتت أن منسوب المياه الجوفية يتراجع سنوياً بنحو ثلاثة أمتار».

في عام 1984، دشنت ليبيا مشروع النهر الصناعي العظيم، لنقل المياه العذبة عبر أنابيب ضخمة مدفونة في الأرض، يبلغ قطر كل منها أربعة أمتار، وطوله سبعة أمتار، لتشكل في مجموعها نهراً صناعياً بطول تجاوز في مراحله الأولى أربعة آلاف كيلومتر، تمتد من حقول آبار واحات الكفرة والسرير في الجنوب الشرقي، وحقول آبار حوض فزان وجبل الحساونة في الجنوب الغربي، لتصل جميع المدن التي يتجمع فيها السكان. وكان الهدف نقل أكثر من ستة ملايين متر مكعب من المياه للشرب بالإضافة إلى الزراعة والصناعة.

ويقول التومي إنّ الكمية التي تنقل سنوياً تتجاوز 250 مليون متر مكعب من المياه، موضحاً أن «الحاجة في مدن الشمال من المياه تزيد عن ضعف هذا الرقم بثلاث مرات سنوياً».

ويوضح التومي أن الكميات المنقولة لم تحلّ مشكلة المياه في الشمال، وخلقت في الوقت نفسه أزمة في الجنوب، يضيف: «الخطر سيكون أكبر على الجنوب، إذ يمكن خلق بدائل في الشمال أهمها نشر محطات تحلية مياه البحر». ويذكر أنه استناداً إلى التقارير التي أعدّتها الهيئة العامة للمياه، فإنّ البلاد تملك تنوّعاً في مصادر المياه الطبيعية، لكنّها تعتمد على المياه الجوفية بنسبة تصل إلى أكثر من 90 في المائة. ويشير إلى أنّ في البلاد عددا من السدود الكبيرة التي يمكنها جمع أكثر من ستين مليون متر مكعب سنوياً من مياه الأمطار، بالإضافة إلى انتشار عدد كبير من محطات تحلية المياه عبر مدن الساحل، لكنه يؤكد أن غالبيتها معطل عن العمل. وما بقي منها أصبح مهدداً بسبب الإهمال والاعتماد الكلي على مياه النهر الصناعي.

بالإضافة للحاجة إلى مياه الشرب، يلفت اقدير إلى أن التهديد يطاول مصادر رزق أهل القرى والواحات في الجنوب، مشيراً إلى أن وادي الآجال الذي يمتد لـ 150 كيلومتراً، ويشمل عشرات القرى ويعيش أهلها على الزراعة التي بدأ نشاطها يتراجع بشكل كبير. ويقول: «تعطلت مشاريع كبيرة كانت ترعاها الدولة مثل مشروع القرابة في وادي الآجال الزراعي الذي يوفر عدداً من الوظائف لأهل المنطقة».

من جهته، يلفت التومي إلى أهمية بحث الجهات الحكومية عن مصادر بديلة تخفف من وطأة الاعتماد على المياه الجوفية. ويقول إنه يمكن اللجوء أيضاً إلى التكنولوجيا التي تمكنت من الحصول على المياه من الهواء في قمم الجبال، وخصوصاً أن البلاد تتمتع بسلاسل جبلية. ويطالب اقدير باقتراحات عملية وقريبة من إمكانيات البلاد مثل العودة للاعتماد على تحلية مياه البحر من خلال تنشيط المحطات المنتشرة على طول مدن الساحل كحل لرفع المعاناة وتجاوز أزمة عطش يراها وشيكة.

مرسوم سوداني يحظر التمييز القبلي

أعادت ولاية نهر النيل السودانية الجدل حول التمييز القبلي إلى الواجهة، بعد إصدارها تشريعاً يحظر التمييز القبلي والنشاطات ذات الطابع العنصري التي تؤدي إلى مشاكل أمنية

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

سبقت ولاية نهر النيل بقية الولايات السودانية، بإصدارها تشريعاً يحظر التمييز القبلي والنشاطات ذات الطابع العنصري التي تؤدي إلى مشاكل أمنية، لتعيد الولاية بذلك الجدل حول التمييز القبلي في السودان. وينصّ المرسوم المؤقّت لقانون حظر ومكافحة التمييز العنصري والقبلي بولاية نهر النيل، شمال السودان، والذي وقّعته والية الولاية، أمنة المكي، على حظر أيّ فعل يؤدي إلى التمييز العنصري، بما يتضمن إشاعة روح الكراهية، والتشجيع على العُنف، والتمييز العنصري بأي وسيلة. وكذلك منع القانون تكوين مجموعة أو تنظيم أو رابطة على أساس العرق أو العنصر تدعو إلى التفرقة والتمييز العنصري الذي يؤدي إلى الفتن والانفلات الأمني. كما منع التشريع الذي يُعد الأول من نوعه بولاية سودانية، منذ سقوط نظام الرئيس السابق عمر البشير، تمويل ودعم النشاطات التي تحثّ على التمييز العنصري.

يقول رئيس دائرة التوجيه بحكومة ولاية نهر النيل، شرف السيمت، لـ«العربي الجديد»، إنّ ولاية نهر النيل عرفت طوال تاريخها معاني وقيم التعايش السلمي بين القبائل والأديان والثقافات، وكلّ المكونات المجتمعية، لافتاً إلى أنّ صدور التشريع يرسّخ تلك القيم ويضعها في إطار قانوني تشريعي ملزم، خاصة وأنّ السودان ككل يعيش بعد الثورة مرحلة جديدة للحكم المدني وسيادة حكم القانون. يضيف السيمت أنّ «القانون الجديد هدفه توجيه المجتمع نحو التركيز على الانتماء الوطني وتوحيد المجتمع بعيداً عن الفرز القبلي أو المناطقي أو الجهوي، والحدّ من التعصّب الذي لم يفعل شيئاً سوى الإضرار بالنسيج الاجتماعي ليس في ولاية نهر النيل وحدها، بل في كلّ السودان».

وكانت ولاية نهر النيل قد شهدت طوال الأشهر الماضية اصطفافاً قبلياً حاداً، ومحاولات تأسيس للنظام القبلي والحديث بأسماء القبائل، وتطوّر الأمر بالخروج في تظاهرات احتجاجية وإغلاق الشوارع بدورها، تتفق الباحثة الاجتماعية، ثريا إبراهيم، مع ما قاله السيمت، لافتةً إلى أنّ اللجوء لسنّ القوانين يعني أولاً أنّ هناك مشكلة تمييز قبلي تحتّاج إلى جهد سياسي وقانوني وإداري ومجتمعي. وتضيف إبراهيم لـ«العربي الجديد» أنّ

هدف القانون الجديد توجيه المجتمع نحو التركيز على الانتماء الوطني

من جهته، يوضح المحامي طارق الياس أنّ «هذه المشكلة ومهما كان حجمها، فإنها موجودة في كلّ السودان وليس في ولاية نهر النيل فقط، وتتجلّى أكثر في العلاقات الاجتماعية المرتبطة بالزواج والتعامل العام وتبادل العبارات العنصرية التي تقلّل من شأن الآخر، وغيرها من المظاهر». لكنها تؤكد أنّ القانون ورغم أهميته، فإنه لا يكفي وحده، ويجب أن تصحبه برامج اجتماعية وإعلامية وتربوية. واقترحت إدخال منهج قبول الآخر في المراحل التعليمية المختلفة من رياض الأطفال، مروراً بالمدارس، وانتهاءً بالجامعات، وربط تلك المناهج بحقوق الإنسان، أسوة بما يحدث في تونس، وبلدان أخرى كافحت التمييز لعقود طويلة.

النشاطات ذات الطابع العنصري أدّت إلى مشاكل أمنية (أحمد مصطفى/ فرانس برس)

فسبكة

كثيرا ما يُعرب مواطنون ليبيون على وسائل التواصل الاجتماعي عن معاناتهم من جرّاء المشاكل اليومية الكثيرة التي يواجهونها، من بينها شحّ المياه في مدن الجنوب، التي باتت مهدّدة بالعطش. وبين فترة وأخرى، يكتب البعض عن معاناتهم لتأمين المياه والخوف من المستقبل الذي ينتظرهم، في ظل تراجع المياه الجوفية. ويُطالب معظم الناس بإيجاد بدائل خشية الاسوأ، في ظل كل ما تعانيه البلاد من أزمات مستمرة منذ سنوات.

وباء كورونا

230 مليون هندي إلى دائرة الفقر

خلصت دراسة جديدة أعدتها جامعة هندية إلى أنّ وباء كورونا دفع نحو 230 مليون هندي الى دائرة الفقر في العام الماضي، معظمهم من النساء والشباب، في حين تهدّد الموجة الثانية الحالية من فيروس كورونا الجديد بمفاقمة الوضع. وذكرت الدراسة الصادرة عن جامعة عظيم بريمجي في بنغالور أنّ الإغلاق المشدد الذي فرضته الحكومة الهندية منذ شهر مارس/ آذار 2020 تسبّب في فقدان نحو 100 مليون شخص لوظائفهم، كذلك لم يتمكن نحو 15 في المائة من العثور على عمل جديد بحلول نهاية العام. وكانت النساء من بين أكثر الأشخاص المتضررين، و47 في المائة من العاملات منهنّ لم يتمكنّ من تأمين عمل حتى بعد رفع القيود. وأوضحت الدراسة التي حدّدت الفقراء بالفئة التي تعيش بأقل من 375 روبية هندية (خمسة دولارات أميركية) في اليوم، أنّه «على الرغم من انخفاض الدخل بشكل عام، فإنّ تأثير الوباء على الأسر الفقيرة كان أكثر فداحة». ومع أنّ ثالث أكبر اقتصاد في آسيا كان يعاني من تباطؤ طويل الأمد حتى في الفترة التي سبقت أزمة كورونا، إلا أنّ الوباء أطاح بمكاسب سنوات. يُذكر أنّه كان من المتوقع أن يخرج نحو 50 مليون هندي من دائرة الفقر في العام الماضي، لكن بدلاً من ذلك تلاشى دخل 20 في المائة من الأسر الأكثر فقراً بالكامل في شهرَي إبريل/ نيسان ومايو/ أيار من عام 2020 مع توقف الأعمال بالكامل. بالنسبة إلى أميت باسول، أحد واضعي الدراسة، «لا داعي للقول إنّ الموجة الثانية ستجعل الأمور أسوأ». وقد تكيفت عائلات كثيرة مع خسارة دخلها من خلال إنفاق أقلّ على الغذاء والاستدانة.

(فرانس برس)

(الصور: فرانس برس، Getty)